



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
(7-8 ربيع ثان 1444 هـ - 1-2 نوفمبر/ تشرين ثان 2022م)

الأمانة العامة  
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج03-01/01/(10/22)/05-خ(000328)

### كلمة

سعادة السفير محمد بن يوسف  
سفير الجمهورية التونسية بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية  
(رئاسة الدورة السابقة)

### في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين  
التحضيرى لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة  
الدورة العادية الحادية والثلاثون

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
27 أكتوبر/ تشرين أول 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب السعادة السيدات والسادة رؤساء وفود الدول العربية

معالي السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة - الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون  
الاجتماعية

سعادة السفير - الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية

حضرات السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته..

نلتقى اليوم في أشغال اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية على مستوى كبار المسؤولين، في إطار الإعداد لاجتماع المجلس على المستوى الوزاري التحضيري للقمه العربية في دورتها العادية الحادية والثلاثين.

واسمحوا لي في البداية أن أعبر عن الشكر والتقدير للأشقاء في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، على ما لقيناه من حسن استقبال وكرم وفادة منذ حلولنا بهذه الأرض الطيبة، وأن أهنئهم بعيد الثورة الجزائرية الذي يتزامن هذه السنة مع انعقاد القمة العربية على أرض الجزائر العزيرة.

كما لا يفوتني أن أشيد بجهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على مستوى القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، على جهودهم في الإعداد الجيد لهذا الاجتماع وتوفير أفضل الظروف لأعمالنا،

السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود،

نلتقي اليوم، بعد ما يزيد عن ثلاث سنوات من اجتماع مجلسكم الموقر التحضيري للقمة العربية في دورتها الثلاثين التي استضافتها تونس في شهر مارس 2019.

وقد تميزت الفترة الفاصلة بين القمتين بتطورات غير مسبوقة على المستوى الإقليمي والدولي، أهمها أزمة جائحة كورونا التي عطلت مختلف نواحي الحياة وكانت لها تداعيات وخيمة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى حياة الشعوب في مختلف مناطق العالم، ومنها الدول العربية.

وقد فاقت الأزمة الروسية الأوكرانية الضغوط على الاقتصاد العالمي بسبب تعطل سلسلة إمدادات الأغذية والمواد الأساسية والطاقة وارتفاع أسعارها بشكل غير مسبوق، مما تسبب في ارتفاع نسب التضخم وتراجع مؤشرات التنمية المستدامة التي تحققت خلال العقود الماضية لاسيما فيما يتعلق بالأمن الغذائي وتقليص مستوى الفقر، ولم تكن المنطقة العربية بمنأى عن هذا الوضع بالرغم مما يتوفر لها من مقدرات طبيعية وموارد بشرية.

وقد مثلت هذه الأزمات اختباراً حقيقياً لمنظومة العمل العربي المشترك وقدرتها على الصمود أمام التحديات والتحويلات غير المسبوقة.

ولقد عملت تونس، في ظل هذه الظروف، بالتعاون مع الدول الشقيقة ومن خلال آليات العمل العربي المشترك، على متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة العربية في دورتها الثلاثين، وتقديم المبادرات والمقترحات التي من شأنها تعميق التعاون والتكامل العربي والارتقاء به إلى مستوى تطلعات شعوبنا العربية.

وأود أن أشير في هذا الإطار إلى دور مؤسسات منظومة العمل العربي المشترك في تعزيز قدرات الدول العربية على الصمود أمام هذه التحديات، وكان بالإمكان تحقيق الأفضل باعتبار ما يتوفر في المنطقة العربية من مقومات للشراكة والتكامل الاقتصادي.

كما تم إحراز تقدم في عديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين ذلك على سبيل الذكر لا الحصر، استكمال قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية ودخولها حيز التنفيذ بشكل كامل، والشروع في تطوير الأحكام العامة للمنشأ بما يتماشى مع التطورات الدولية،

وفي إطار مجابهة الظروف الاستثنائية المترتبة عن جائحة كوفيد-19 وآثارها على تدفق المبادلات التجارية، وعلى قبول شهادات المنشأ الصادرة بطريقة إلكترونية، إلى جانب اعتماد المبادرة الاسترشادية حول تسهيل سلاسل وأمن تزويد التجارة وتطوير الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال استكمال إعداد الملاحق القانونية المكملة للبرنامج التنفيذي، والتي تغطي مجالات تسهيل التجارة، والقيود الفنية على التجارة، والصحة والصحة النباتية، والملكية الفكرية، واعتماد آلية للمعالجات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ووضع إطار وآليات للتعاون في مجالات المنافسة ومراقبة الاحتكار وحماية المستهلك. كما يتواصل العمل على تطوير آلية تسوية المنازعات في إطار المنطقة.

وفى إطار تدعيم الالتزام بالقرارات الصادرة بشأن المنطقة، تجري متابعة تنفيذ آلية الشفافية التي اعتمدها المجلس، واعتماد آلية لالتزام الدول الأعضاء بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة المتعلقة بالمنطقة.

ولا تقل الإنجازات المسجلة في المجال الاجتماعي أهمية، حيث شملت تلك الإنجازات مجالات المرأة والطفولة وكبار السن والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة.

ونأمل أن تساهم هذه الإنجازات في تحقيق ما نصّت عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية "من وجوب قيام تعاون وثيق بين دول الجامعة لتعزيز التنمية العربية الشاملة في إطار اقتصاد عربي متحرر، متطور، مترابط ومتوازن"، وفي بناء كتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية.

#### السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود ..

تعتبر المنطقة العربية من بين أغنى مناطق العالم من حيث المقومات الطبيعية والجيواستراتيجية والموارد الطبيعية والبشرية والروابط الثقافية، إلا أنها لا تزال من أقل مناطق العالم اندماجاً، حيث لم تتجاوز حصة التجارة العربية البينية معدل 10% من مجموع التجارة العربية الإجمالية، ولا يزال مستوى الاندماج الاقتصادي بين الدول العربية من أضعف المعدلات مقارنة بتكتلات إقليمية أخرى، في أفريقيا وأمريكا الجنوبية.

ولا يخفى علينا أن التكامل الاقتصادي والتنموي العربي أصبح ضرورة ملحة في عصر العولمة والمنافسة المتزايدة، من أجل بناء فضاء اقتصادي متكامل، قادر على الاضطلاع بدور فاعل في عصر العولمة والتكتلات الاقتصادية، وعلى النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية وعلى التعامل المرن مع المتغيرات، وهو ما يقتضي بذل جهود أكبر باتجاه تعميق الروابط الاقتصادية والتجارية بين الدول الأعضاء.

ويمثل لقاءنا هذا كذلك مناسبة لاقتراح الخطوات الكفيلة بدعم قدراتنا الجماعية على الصمود والتكامل وإعادة إحياء المشروع التكاملي العربي برؤية جديدة تأخذ في الاعتبار الأوضاع العالمية في ظل هذه الأزمات والتحديات، والتي ستمتد آثارها لسنوات قادمة، وما يشهده الاقتصاد العالمي من انكماش للنمو ومن تراجع لتدفقات الاستثمار وتنامي الإجراءات الحمائية في المجال التجاري، فضلاً عن الأزمات الغذائية وزيادة مستويات الفقر والبطالة.

ومن هذا المنطلق فإننا نأمل أن يكون اجتماعنا هذا فرصة متجددة لمزيد من العمل من أجل تدعيم دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال مزيد من فتح الأسواق فيما بيننا وإزالة القيود والعراقيل التي تعترض تدفقات المبادلات فيما بيننا والتي شكلت عائقاً أمام الرفع من مستويات التبادل التجاري والشراكات الاستثمارية العربية، وهو ما من شأنه التشجيع على توسيع مجال المنطقة لتشمل تجارة الخدمات، هذا إلى جانب مواصلة الجهود لإرساء الاتحاد الجمركي العربي على أسس صلبة متوافق عليها بين دولنا العربية، وتنفيذ المشاريع والبرامج الكبرى المشتركة التي أقرتها القمم العربية العادية والتنموية والتي تمثل الركائز الأساسية للتكامل.

**السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود..**

أود التأكيد مجدداً على أهمية تركيز جهودنا المشتركة على المشاريع والبرامج التكاملية الكبرى التي تم إقرارها لتكون محل حوار مُعمق وعلى معالجة أهم معوقات التنفيذ وسبل تجاوزها من أجل الإسراع بتجسيدها على أرض الواقع، وتنعكس آثارها الإيجابية على المواطن العربي.

وفى الختام أدعو سعادة السفير نذير العرابوي رئيس وفد الجمهورية الجزائرية لتسلم رئاسة المجلس، راجياً له كل التوفيق في مهامه.

**والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته.**